(مصر وإندونيسيا: بناء الجسور في المنتديات العالمية)

د. مي غيث
دكتوراه في العلاقات الدولية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

نظم مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية بالتعاون مع سفارة جمهورية إندونيسيا بالقاهرة ندوة بعنوان "مصر وإندونيسيا: بناء الجسور في المنتديات العالمية." ، يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠ لمناقشة دور مصر واندونيسيا في تعميق سبل التعاون بين الدولتين من ناحية، والاستفادة من هذا التعاون في تفعيل دورهم على المستوى الدولي في حفظ الأمن والسلم والاستقرار العالمي، وذلك في إطار أهمية دور القوى الدولية المتوسطة في دعم الاستقرار على المستوى الدولي، خاصةً في ظل زيادة الصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين سواء داخل الدول أو بين الدول (على المستوى الإقليمي)، وهذا يتضح فيما يلى:

علاقات تاريخية عميقة وقوية

أكد النائب/ محمد عبد العليم الشيخ -عضو مجلس الشيوخ- بدايةً خلال الجلسة الافتتاحية على قوة العلاقات وترابطها فيما بين الدولتين مصر واندونيسيا تاريخياً، حيث كانت مصر من الدول الأولى التي اعترفت باستقلال اندونيسيا، وقد شاركت الدولتين في تأسيس العديد من المنتديات العالمية، ولعل من أهمها مؤتمر باندونج الذي عقد في منتصف خمسينيات القرن الماضي، والذي يعتبر النواة الأولى لتأسيس واحداً من أهم المنتديات العالمية ألا وهي حركة عدم الانحياز التي لا تزال اجتماعاتها ولقاءاتها وقراراتها مستمرة حتى الآن.

وفي ذات السياق؛ أكد السفير حازم الطاهري -نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الأسيان أن كلاً من الدولتين مصر وإندونيسيا تتقسمان مواقف مشتركة حيال العديد من القضايا الإقليمية والدولية مثل القضية الفلسطينية والسلام في الشرق الأوسط وأهمية حظر أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

مصر واندونيسيا في الأمم المتحدة

وفي هذا الإطار؛ أكد السيد السفير محمد أجي سوريا -القائم بأعمال السفارة الإندونيسية- إن إندونيسيا ومصر يسعيان إلى تنفيذ سياستهما الخارجية بهدف الحفاظ على عالم ينعم بالسلام والاستقرار والازدهار، وقد استعرض سريعاً نتائج تقارير الأمم المتحدة حول الخسائر البشرية نتيجة الحروب والتي قد انخفضت، إلا أن الصراعات وأعمال العنف مازالت في تصاعد، خاصةً مع اندلاع العديد من تلك الصراعات بين الجهات الفاعلة غير الحكومية. كما أوضح أنه وفقاً لمؤشر السلام العالمي؛ فإن أكثر من ثلث النزاعات المسلحة هي حروب أهلية مع القوى الدولية المعنية. ووفقاً لتقرير آخر صادر عن معهد الاقتصاد والسلام(IEP) فقد تدهور مستوى السلام العالمي حيث انخفض متوسط درجة البلد بنسبة ٠,٣٤٪ هذا العام، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢,٥٪ منذ عام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه البيانات إشارة إلى أن العالم أصبح أقل سلاماً. وقد أدت جائحة COVID-19 إلى زيادة تفاقم الوضع السيء الحالي الذي يواجهه العالم، حيث تعترف منظمة(Mercy Corps)، وهي منظمة تتعامل مع السلام وإدارة النزاعات، بأن التعرض للأمراض المعدية يزيد من مخاطر النزاع المسلح، بينما يؤدي النزاع بدوره إلى تفاقم انتقال الأمراض وإعاقة استجابات الصحة العامة. علاوة على ذلك، قد تؤدي الأوبئة إلى تكثيف النزاعات وتخلق العنف وكذلك عدم الاستقرار، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمشتتة العرقية واللغوية.

هذا وقد أكد السفير محمد أجي سوريا على أنه تركيز إندونيسيا ومصر على معالجة

تأثير COVID-19 لا يقتصر على المستوى الوطني فحسب، بل تسعى كلا البلدين أيضًا إلى تنفيذ سياستهما الخارجية بهدف الحفاظ على عالم ينعم بالسلام والاستقرار والازدهار.

إذ أنه بالنسبة لإندونيسيا، يُعد التزامها الدائم هو أن تكون مع مصر شراكة بناء جسور، وهنا أشار الى النص الدستوري الاندونيسي لعام ١٩٤٥ والذي ينص على: "أن إندونيسيا يجب أن تساهم باستمرار في السلام العالمي." لذلك، فإن إندونيسيا ثابتة دائمًا في جهودها لتكون جزءًا من الحل، وهذه الروح تحفزنا كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

كما أشار لدور اندونيسيا خلال عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن الدولي، فقد أوضح أن بلاده طرحت أربعة قضايا ذات أولوية، ألا وهي: (١) تعزيز الحوار السلمي وحل النزاعات؛ (٢) تآزر المنظمات الإقليمية مع الجهود المبذولة للحفاظ على السلام والاستقرار في منطقتهم؛ (٣) تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف والراديكالية، (٤) التآزر بين أجندة بناء السلام والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى ذلك تولي إندونيسيا أيضًا اهتمامًا خاصًا للقضية الفلسطينية.

وفي سياق متصل؛ تناولت رينا سيتياواتي -رئيس فريق عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وزارة الخارجية الأندونيسية- بصورة تفصيلية دور اندونيسيا النشط في الأمم المتحدة والذي ظهر في عدة أشكال والتي تمثلت في عضويتها غير الدائمة في مختلف أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك إندونيسيا حالياً عضو في كل من مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان، وأوضحت أن أولويات اندونيسيا خلال عضويتها بمجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة والتي قسمتها على عدة مستويات المستوى الدولي؛ حيث تستهدف اندونيسيا كفاءة وفاعلية دور المجلس في أداء عمله لحماية حقوق الانسان، أما على المستوى الإقليمي؛ تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي لإحراز

تقدم في قدرة الدول في مجال حقوق الانسان.

أما عن دور اندونيسيا خلال عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن في الفترة ما بين (٢٠١٩-٢٠٢٠) فإن أولوياتها تتمثل في تعزيز نظام عالمي يحافظ على البيئة وتعزيز السلم والاستقرار العالمي، مكافحة الإرهاب من خلال سياسات شاملة، التعاون مع المنظمات الإقليمية، بالإضافة إلى اهتمام اندونيسيا بصفة خاصة بالقضية الفلسطينية.

كما أوضحت رينا سيتياواتي أن اندونيسيا كان لها دور هام أثناء العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن، حيث عقدت حلقة نقاش في ٦ أغسطس ٢٠٢٠ على مستوى عالي من التمثيل الدبلوماسي حول تهديدات السلم والأمن الدوليين من الأحداث الإرهابية، وقد ناقشت خلالها التحديات التي تواجه عمليات مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة، خلال فترة مواجهة جائحة ووباء كورونا.

كذلك نظمت حلقة نقاش حول بناء السلام ودعم وتعزيز السلام الدائم والتحديات التي تواجه عمليات السلام خلال فترة الأوبئة وكان ذلك في ١٢ أغسطس ٢٠٢٠، وخلال ذلك اللقاء تم تناول وتبادل وجهات النظر المختلفة حول تأثير جائحة كوفيد-١٩ في تعزيز السلام .

بالإضافة إلى تنظيم منتدى حول تهديدات الأمن السيبراني للبنية التحتية المدنية في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٠، وقد تم مناقشة تهديد الأمن السيبراني للبنية التحتية المدنية الهامة كالمستشفيات والمطارات.

وأوضحت أن اندونيسيا قد أعدت وثيقتين للمداولة حول محاربة الإرهاب في الملاحقات القضائية، إعادة التأهيل، وإعادة الدمج (PRR)، أما الوثيقة الأخرى فكانت حول تفعيل دور النساء في عمليات حفظ السلام، وهو ما يتطلب التوازن بين الزيادة العظيمة في إعداد النساء في هذا المجال وضرورة توفير البيئة التي تمكنهم من أداء مهامهم.

كما أكدت على أهمية دور المنتديات واللقاءات غير الرسمية والتي يطلق عليها

(Sofa Talk) والتي يتم خلالها اللقاءات لممثلين الرؤساء والتحدث بحرية في كافة الموضوعات التي لا يمكن تناولها في اللقاءات الرسمية مع عدم حضور أية وسائل إعلامية أو تسجيلات لتلك اللقاءات مما يسمح بمزيد من الحرية في مناقشة الأمور التي يصعب مناقشتها.

ومن ناحية أخرى؛ تناول الدكتور محمد صادق إسماعيل – مدير المركز العربي للدراسات السياسية– دور مصر في الأمم المتحدة حيث استعرض مشاركة مصر في الأمم المتحدة، وأكد على الدور المتصاعد والفعَّال لمصر خلال الفترة الأخيرة تحت قيادة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، ففي اجتماعات الدورة ٧٢ لعام ٢٠١٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة تطرقت مشاركة مصر إلى مخاطر الإرهاب تحت عنوان (على الشعوب السعي إلى تحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام)، وفي اجتماعات الدورة ٧١ لعام ٢٠١٦ والدورة ٧٠ في سبتمبر ٢٠١٥ تطرق السيد الرئيس في كلمته إلى عدد من الموضوعات الدولية وكيفية التعامل مع الشباب والاستفادة من طاقتهم في دفع عملية التنمية، فضلاً عن مشاركته في اجتماعات الدورة ٦٩ في سبتمبر ٢٠١٤، والتي عقدت تحت عنوان "صياغة وتنفيذ خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

كما أوضح أن مصر قد شغلت وللمرة السادسة في عامي (٢٠١٦-٢٠١٧) أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، وهو المقعد الذي يتم شغله لمدة عامين متتاليين، حيث البدايـــة كانت في عامـــــي (١٩٤٦-١٩٤٧)، ثم (١٩٤٩-١٩٥٠)، (١٩٦١-١٩٦٢)، (١٩٨٤-١٩٨٥)، (١٩٩٦-١٩٩٧)، كما رأست مصر خلال جلسات مجلس الأمن في شهري مايو ٢٠١٦ واغسطس ٢٠١٧ وساهمت خلال تلك الفترة بالكثير من المناقشات حول القضايا الدولية والإقليمية ومن أهمها مكافحة الإرهاب.

هذا وقد أوضح مرتكزات الدور المصري في مجلس الأمن؛ والتي قام بتقسيمها إلى

ثلاثة أبعاد هي:

البُعد الدولي؛ إذ تهتم مصر بتعزيز دور مجلس الامن في حفظ السلم والأمن الدوليين مع التنسيق والتعاون في قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار النووي. وهنا أوضح أن مصر قد ساهمت في ٣٧ مهمة لحفظ السلامة بنحو ٣٠ الف ضابط بالجيش والشرطة، تم نشرها في ٢٤ دولة افريقية وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، ومن أهم تلك الدول إقليم دارفور بالسودان منذ عام ٢٠١٤، بخلاف المشاركة ببعثة الأمم المتحدة بالسودان التي تقدر ب ١٠٤٦ فرداً.

أما البُعد العربي؛ فتُعد القضية الفلسطينية من القضايا الرئيسية لدى مصر حيث تسعى مصر دائماً لوقف انتهاكات المقدسات الدينية في القدس الشرقية والعمل على تهدئة الأوضاع وتقديم كافة أشكال الدعم والحماية للشعب الفلسطيني، مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

وأخيراً البُعد الافريقي؛ والذي أوضح ان مصر تولى أهمية كبرى بتسوية النزاعات في الدول الأفريقية، فضلاً عن مواصلة مهام بعثات حفظ السلام وتعزيز دورها في القارة ومواصلة المساعي لدفع جهود السلام وتحقيق الاستقرار.

كما تطرق إلى دور مصر في تحقيق السلم ومكافحة الإرهاب؛ وذلك من خلال رئاسة مصر للمجلس في ٢٠١٦ حيث ترأس وزير الخارجية المصري/ سامح شكري خلال الفترة ٩ –١١ مايو جلسة وزارية مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة في مجلس الأمن حول مكافحة الفكر المتطرف كأساس لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب، وناقش المجلس القضية الفلسطينية والأزمتان السورية والليبية. فيما يتعلق بالأزمة السورية – فقد دعت مصر فيه المجلس لمناقشة المشروع الأمريكي حول الهجوم الكيماوي على سوريا، كما دعت روسيا والولايات المتحدة الى التفاهم حول الأزمة. أما الأزمة الليبية؛ طالبت خلال رئاستها للجنة مكافحة الإرهاب في ٢٨ يونيو ٢٠١٧ بضرورة التوصل إلى مصالحة سياسية في ليبيا وضرورة تكثيف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

لمراقبة وتنفيذ الاتفاق السياسي والوضع في اليمن والنزاعات في عدد من الدول الأفريقية.

وفي سياق متصل؛ أوضح أن مصر تقدمت بمبادرات لتحقيق السلم والأمن الدوليين من أبرزها: "مبادرة اخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك مبادرة ومشروع قرار حول منع حصول الإرهابين على الأسلحة وهي المرة الأولي التي يتعامل فيها المجلس مع هذه القضية، وفي عام ٢٠١٧ تقدمت مصر بمبادرة غير مسبوقة وهي دعوة المجلس إلى تحمل المسئولية الجماعية لتحويل المواقف المعلنة من قبل أعضائه إلى أفعال "تثبت صدق وجدية النوايا" في تحسين فاعلية نظام العقوبات الدولية.

ولم يتوقف دور مصر إلى هذا الحد ولكن قدمت مصر مشروعات لإصلاح الأمم المتحدة وشاركت في المداولات التمهيدية التي جرت في أجهزة الأمم المتحدة للتشاور بشأن عملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن. كما اهتمت مصر بموضوعات التنمية المستدامة ووقعت اتفاقية شراكة مع الأمم المتحدة (UNPDF) في الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

واستطاعت مصر توظيف تلك الدبلوماسية لصالح دعم الاقتصاد المصري وتهيئة المناخ والبيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

دور مصر وإندونيسيا والتعاون في المنتديات العالمية والفرص والتحديات

أكد السيد صفوان البنا -رئيس قسم العلاقات الدولية بجامعة اندونيسيا- والسفير عادل السالوسي -عضو المجلس المصري للشئون الخارجية- على تطلع الدولتين لمزيد من التعاون في مختلف القطاعات وتناول القضايا المشتركة فيما بينهما حيث أكد السيد صفوان في بداية حديثه على دور الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في دعم حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا، وأشار إلى مؤتمر باندونج الذي جمع الدول

الآسيوية والأفريقية في ١٨-٢٤ ابريل ١٩٥٥ والذي كان النواة الأولي للتعاون بين دول الجنوب وضد قوى الاستعمار، وكان الفكرة غير المباشرة لتشكيل حركة عدم الانحياز والتي تشكلت في بلجراد ١٩٦١. كما تناول تصاعد دور القوى المتحولة للقوى متوسطة على المستوى الدولي وأهمية دورها في تعزيز السلم والاستقرار والأمن على المستوى الدولي وأهمية عدم الاستسلام لفكرة كون الدول غير القوى الكبرى دُمى متحركة في أيدي القوى الكبرى، بل التأكيد على كون تلك الدول –القوى المتوسطة والمتحولة إلى قوى متوسطة- بناة جسور لتحقيق السلم والأمن على المستوى الدولي.

وفي سياقٍ متصل؛ أضاف السفير/ عادل السالوسي عضوية الدولتين في مجموعة الثماني الإسلامية التي تضم ٨ دول إسلامية (مصر-اندونيسيا-بنجلاديش- باكستان- إيران- تركيا- ماليزيا- ونيجيريا) والتي تأسست عام ١٩٩٧ خلال قمة التعاون الإسلامي في تركيا بهدف تدعيم علاقات التعاون الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، وتحسين موقف تلك الدول في الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون في المجالات المصرفية. وقد تولت اندونيسيا الأمانة العامة للمجموعة (٢٠٠٧-٢٠١٢) ومتوقع ان تتولى مصر الأمانة العامة ٢٠٢١، فيما تتولى مصر حالياً المنصب الثاني في المجموعة المعني بالاقتصاد والتنفيذ والعلاقات الخارجية. كما أضاف عضوية الدولتين في مجموعة دول الـــ١٥ والتي تأسست خلال أعمال القمة التاسعة لدول عدم الانحياز في بلجراد بيوغسلافيا سبتمبر ١٩٨٩، وكان الهدف من تأسيسها هو تحقيق التعاون بين الأعضاء ودعم منظمات دولية أخرى مثل الـــGATT، وأيضاً مجموعة الـــG٨ الصناعية الكبرى، وتضم المنظمة حالياً في عضويتها ١٨ دولة إلا انها لم تغير اسمها. وتعتبر كل من مصر واندونيسيا من الدول المؤسسة لها حيث عقدت القمة العاشرة في القاهرة في يونيو ٢٠٠٠، والقمة الحادية عشر في جاكرتا في مايو ٢٠٠١. وتتبني تلك المجموعة تعزيز الحوار بين الجنوب/الجنوب، والحوار

بين الشمال/الجنوب والعمل على حل مشكلة الديون المتفاقمة في دول العالم الثالث، وتبادل وجهات النظر حول الأوضاع الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على دول المجموعة.

وفى نهاية الندوة

أكدت كلٍ من السيدة ديان راتري استوتي -السكرتير الأول لسفارة إندونيسيا بالقاهرة، والدكتور خالد فهمي -عضو مجلس إدارة مركز الحوار ومستشار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة- على ضرورة تسليط الضوء على واقع علاقات البلدين عبر وسائل الاعلام المختلفة بما يقدم لكل طرف الفرص المتاحة للتعاون اقتصادياً وثقافياً ودينياً واجتماعياً وتعليمياً، التركيز على ضرورة ما ينبغي القيام به من قبل الدولتين لتفعيل علاقاتهما والاستفادة من القضايا المشتركة من خلال ضرورة تقوية العلاقات بين الدولتين على المستوى الثقافي والتجاري، ودعم دور القوى المتوسطة في المؤسسات متعددة الجنسية، ودفع كل من مصر واندونيسيا الدولتين النظام الدولي لضمان التوزيع العادل للقاح كوفيد-١٩ حين انتاجه، هذا بالاضافة الي التنسيق فيما بين الدولتين لدعم القضية الفلسطينية، والتي لها آثار على الاستقرار العالمي، وضرورة خلق فهم مشترك لفهم الأمن والسلام والاستقلال الفلسطيني.